

التقرير الاقتصادي الشهري، مكتب معالي وزير المالية

يونيو 2019

المحتويات

1	مقدمة.....
1	أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية.....
1	1.1 الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول 2019.....
4	2.1 تطورات أسعار صرف الدينار أمام أهم العملات.....
6	3.1 التطورات النقدية.....
8	4.1 سوق الأوراق المالية.....
9	5.1 معدل التضخم.....
10	6.1 التطورات النفطية.....
17	ثانياً: التطورات الاقتصادية الخليجية.....
17	1.2 سلطنة عُمان: تقرير المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي.....
19	2.2 الأداء الاقتصادي في إمارة دبي.....
20	ثالثاً: التطورات الاقتصادية العالمية.....
20	1.3 تقرير الاستثمار العالمي 2019.....
24	2.3 أهم معالم الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2018.....
25	3.3 التطورات الاقتصادية الأمريكية.....
25	1.3.3 الناتج المحلي الإجمالي.....
26	2.3.3 معدل التضخم.....
27	3.3.3 معدل البطالة.....
28	4.3 التطورات الاقتصادية الأوروبية.....
28	1.4.3 الحساب الجاري.....
29	2.4.3 معدل التضخم.....
30	3.4.3 معدل البطالة.....

مقدمة

يتناول تقرير شهر يونيو 2019، ضمن التطورات الاقتصادية المحلية، آخر الإصدارات الخاصة بتقرير الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول من عام 2019، ومقارنتها مع السنة السابقة. وتطورات سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي، واليورو، والاسترليني خلال شهر يونيو. بالإضافة إلى تطور عدد من المؤشرات النقدية، وكذلك المؤشرات الخاصة بسوق الأوراق المالية لشهري مايو، ويونيو، تبعاً. ثم عرض تقديرات التغير في الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين لشهر مايو بالمقارنة مع التغيرات الشهرية والسنوية. ثم عرضاً موسعاً، هذا الشهر، للتطورات النفطية بسبب التطورات النفطية الإيرانية، والاتفاق على تمديد فترة خفض الإنتاج النفطي. ثم عرض ضمن التطورات الاقتصادية الخليجية لنتائج تقرير المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي الخاصة بسلطنة عُمان، ونتائج مؤشر التعقب الاقتصادي لإمارة دبي، لشهر يونيو العام الحالي. وأخيراً عرض ضمن التطورات الاقتصادية العالمية آخر ما ورد في تقرير الاستثمار العالمي مع إشارة خاصة لدولة الكويت ضمن بلدان مجلس التعاون، وآخر تطورات الاقتصاد الأمريكي، والاتحاد الأوروبي.

أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية

1.1 الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول 2019

أصدرت الإدارة المركزية للإحصاء تقديراتها للناتج المذكور خلال الربع الأول من العام الجاري، 2019. وذلك بالأسعار الجارية، والثابتة. ويقدر الناتج بالأسعار الجارية خلال الربع الأول من العام المذكور بنحو (10.233) مليون دينار مقارنة مع (10.021) مليون دينار في الربع الأول من عام 2018، أي بمعدل نمو (2.1%). في حين وصلت قيمة الناتج بالأسعار الجارية بالربع الأول من عام 2019 إلى (10.048) مليون دينار، مقارنة مع (9.792) مليون دينار في الربع الأول من عام 2018، أي بمعدل نمو بلغ (2.6%). وكما نلاحظ فإن تقديرات معدل النمو بين السعرين الجاري والثابت هي طفيفة (0.5%)، الأمر الذي يعكس أساساً الاستقرار النسبي لأسعار النفط المؤشر الرئيسي على التحولات السعرية في الناتج.

وعند تناول معدلات نمو القطاعات المختلفة بين الربع الأول من عامي 2018 و 2019 يلاحظ أن أعلى معدل نمو بالأسعار الجارية كان من حصة "المطاعم والفنادق" (13.2%)، يليه "الخدمات الأخرى" (12%)، ثم "الخدمات الشخصية" (10.5%)، ثم "الزراعة والصيد" (11.5%)، و"الصناعة التحويلية" (9.5%).

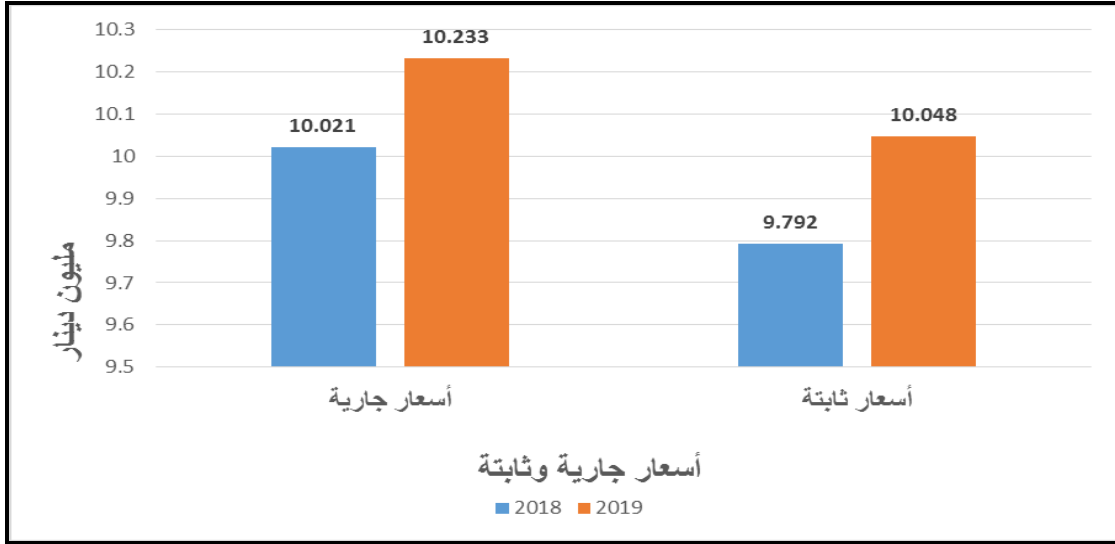
أما على مستوى الأسعار الثابتة فقد تصدّرت "الخدمات الأخرى" (14.7%)، ثم "المطاعم والفنادق" (13.3%)، ثم "الصناعة التحويلية" (10.2%)، ثم "الخدمات الشخصية" (10.4%).

إلا أن من أهم الملاحظات التي يمكن استنتاجها من سلوك معدلات النمو للعام الأخير، بالأسعار الجارية والثابتة على حد سواء، هو غياب تصدّر القطاعات المرتبطة بالرؤية لعام 2035. فقطاع الوساطة المالية (المركز بالمركز المالي) لم يتجاوز معدل نموه بالأسعار الجارية (5.1%) والثابتة (3.9%). وقطاع "النقل والتخزين" (المرتبط بالمركز التجاري) بلغ معدل نموه (0.1%) بالأسعار الجارية، وبالسالب (2.8%) بالأسعار الثابتة.

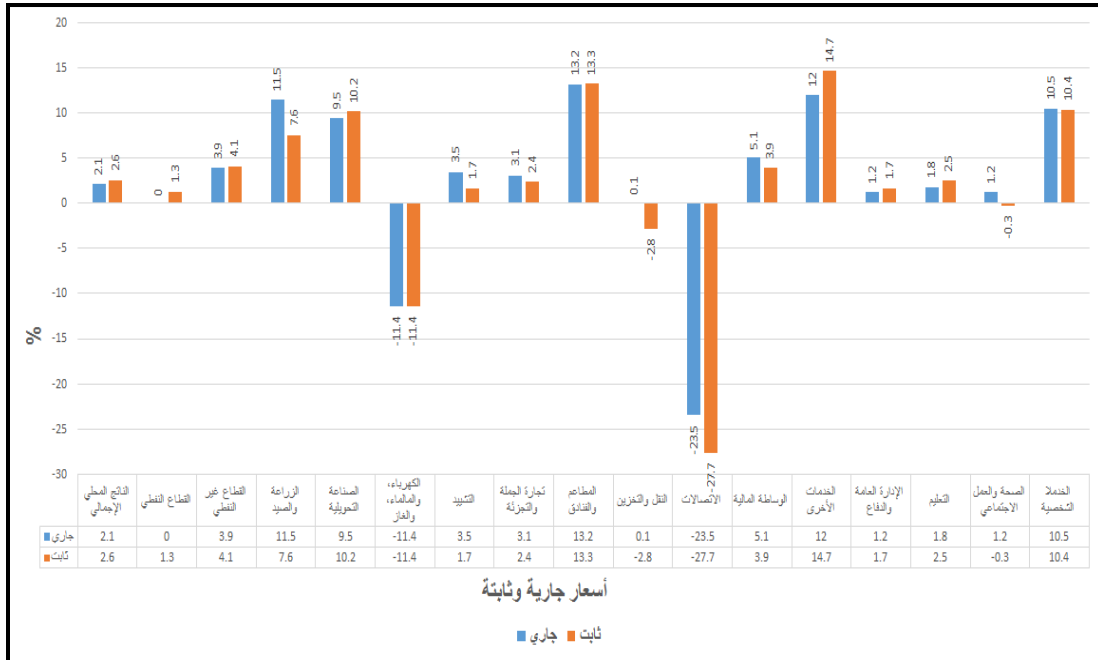
كما أن اللافت للنظر لتحقيق "قطاع الاتصالات" معدل نمو سالب كبير، سواء بالأسعار الجارية (27.7%) أو بالأسعار الثابتة (23.5%). علماً بأن هذا القطاع حقق نفس الاتجاه بالنمو السالب بالأسعار الجارية بين الربع الرابع 2018 والربع الرابع 2017 (13.5%)، وبالأسعار الثابتة، أيضاً، (17.4%)، كما تورد إحصاءات الإدارة المركزية للإحصاء السابقة. وهو أمر يحتاج إلى متابعة وتحليل.

وتوضح الأشكال (1) و (2) مقارنة قيم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة بين الربعين الأول 2018 و 2019، وكذلك معدلات النمو القطاعية خلال نفس الفترة وبالسعرين المذكورين.

شكل (1): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة
الربع الأول من عامي 2018 و 2019 (مليون دينار)



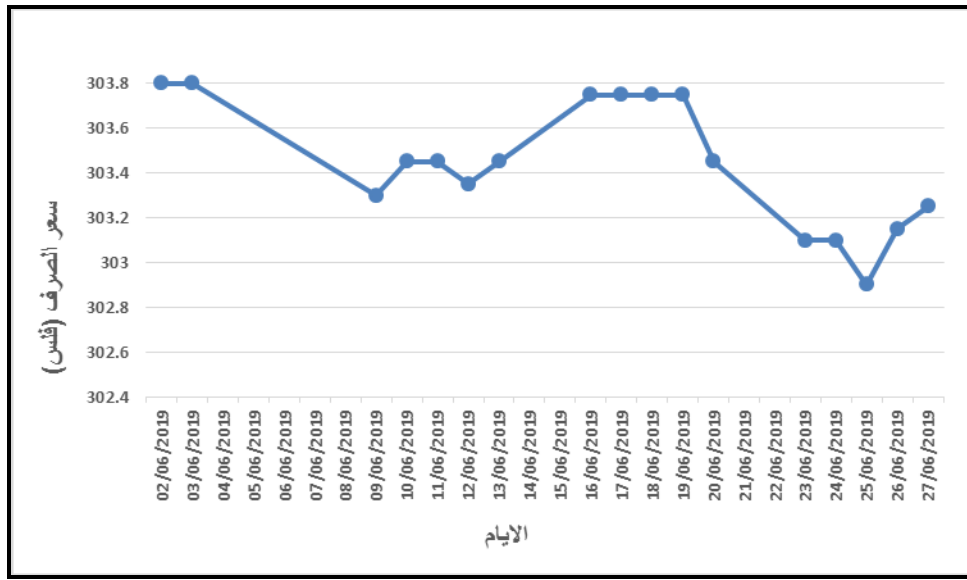
شكل (2): معدلات النمو القطاعية
للفترة من الربع الأول 2018 - الربع الأول 2019



2.1 تطورات أسعار صرف الدينار أمام أهم العملات

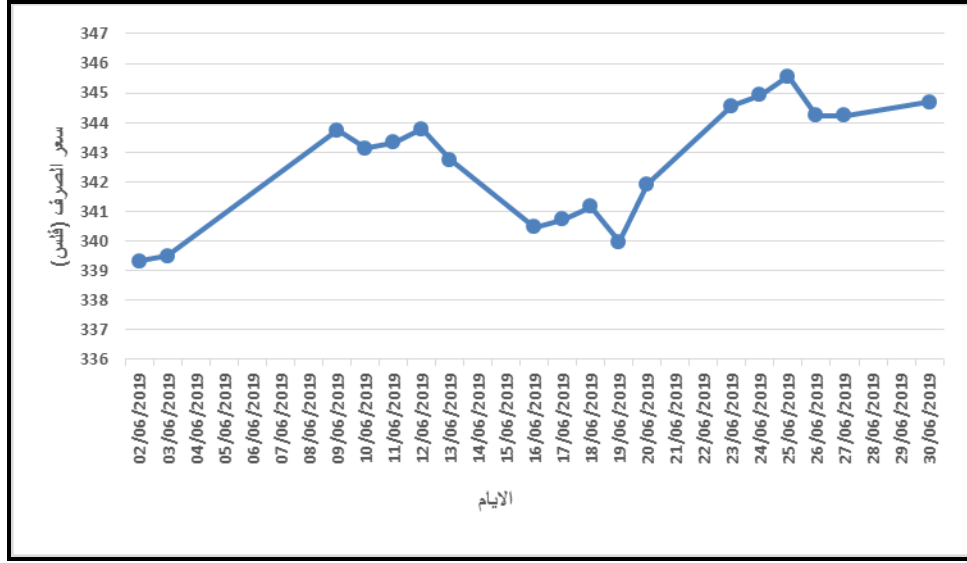
وصل سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي، بداية شهر يونيو 2019 إلى (303.80) فلس مقارنة مع (303.15) فلس نهاية الشهر، أي بانخفاض بنسبة (0.22%). ووصل أعلى سعر إلى (303.8) فلس، وأقل سعر إلى (302.9) فلس. ويوضح الشكل (3) تطور هذا السعر خلال الشهر المذكور.

شكل (3): تطور سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي – يونيو 2019



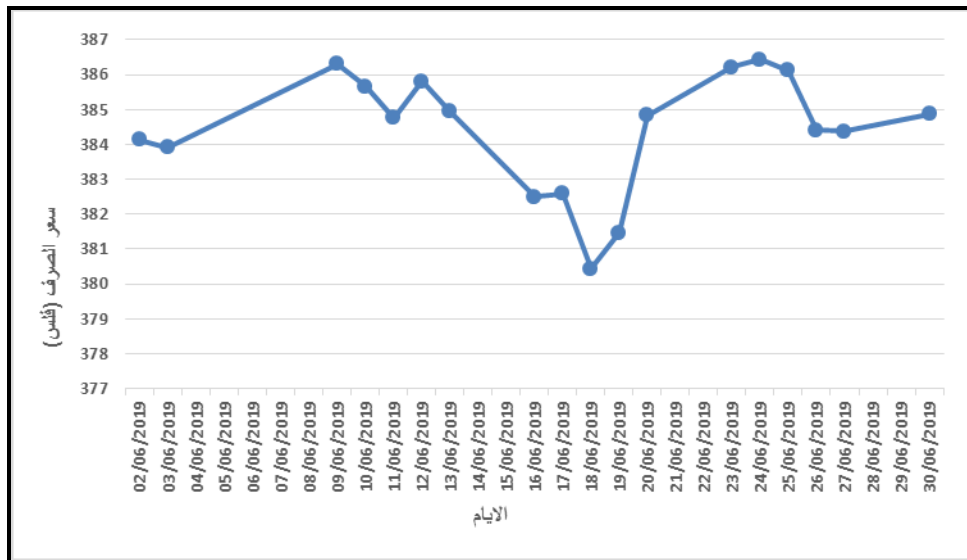
أما سعر صرف الدينار الكويتي مقابل اليورو، فقل وصل بداية شهر يونيو 2019 إلى (339.329) فلس مقارنة مع (344.682) فلس نهاية الشهر، إي بارتفاع نسبته (1%) تقريباً. ووصل هذا السعر إلى أعلى مستوى (345.563) فلس، وأقل مستوى (339.329) فلس. ويوضح الشكل (4) تطور هذا السعر خلال الشهر المذكور.

شكل (4): سعر صرف اليورو مقابل الدينار الكويتي – يونيو 2019



في حين وصل سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الجنيه الاسترليني بداية شهر يونيو 2019 إلى (384.140) فلس، ونهاية الشهر إلى (384.864) فلس، أي بارتفاع نسبته (1%). ووصل أعلى سعر إلى (386.437) فلس، وأقل سعر إلى (381.464) فلس. ويوضح الشكل (5) تطور السعر خلال الشهر المذكور.

شكل (5): سعر صرف الجنيه الاسترليني مقابل الدينار الكويتي – يونيو 2019



3.1 التطورات النقدية

انخفض مؤشر العرض النقدي (M2)، بين شهري إبريل ومايو 2019، بشكل طفيف (0.02%). ويعود الانخفاض لعدة أسباب: ارتفاع المطالبات على القطاع الخاص، وانخفاض المطالبات على الحكومة، وارتفاع الودائع الحكومية وارتفاع بقية الأصول المحلية الصافية، وانخفاض صافي الأصول الأجنبية. كما شهدت ودائع القطاع الخاص بالبنوك المحلية انخفاضاً طفيفاً (2.0%)، في حين ارتفعت الودائع الحكومية بالبنوك المحلية (14.7%). مع انخفاض في ودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية بالبنوك المحلية (5.9%).

أما فيما يخص الائتمان المحلي فقد ارتفع، خلال نفس الفترة (إبريل- مايو 2019) بنحو (448) مليون دينار (17.3%). وشهدت أغلب الائتمانات القطاعية ارتفاعاً (ثمانية قطاعات من مجموع عشرة قطاعات). حيث ارتفع، على سبيل المثال الائتمان الممنوح للنشاط الصناعي بنحو (29) مليون دينار، والمؤسسات المالية غير المصرفية بنحو (81) مليون دينار، والعقار بنحو (204) مليون دينار.

أما إصدارات بنك الكويت المركزي الجديدة بين شهري إبريل ومايو 2019، فقد اتسمت بالانخفاض (من 680 إلى 240 مليون دينار). مع تنامي في موجودات البنك بنسبة (1%) في حين استقرت أسعار الفائدة على الودائع بالدينار بالاستقرار عند مختلف الأجل. ويوضح الجدول (1) تطور المؤشرات المشار إليها أعلاه خلال الفترة إبريل - مايو 2019.

جدول (1): تطورات أهم المؤشرات النقدية، مليون دينار
إبريل – مايو 2019

التغير النسبي (%)	2019		البند
	مايو	إبريل	
↓ 0.19	38.242	38.315	عرض النقود (M2)، مليون دينار
↓ 2.0	36.180	36.924	ودائع القطاع الخاص بالبنوك المحلية بالدينار (مليون دينار)
↑ 14.7	7.365	6.416	ودائع الحكومة بالبنوك المحلية بالدينار (مليون دينار)
↓ 5.8	2.316	2.461	ودائع القطاع الخاص بالعملة الاجنبية بالبنوك المحلية (مليون دينار)
↑ 17.3	3.033	2.585	التسهيلات الائتمانية حسب القطاع (مليون دينار):
↓ 12.7	0.267	0.306	التجارة
↑ 29.2	0.128	0.099	الصناعة
↓ 12.5	0.133	0.152	التشييد
↑ 50.0	0.003	0.002	الزراعة
↑ 93.1	0.168	0.087	مؤسسات مالية غير مصرفية
↓ 3.4	0.816	0.845	تسهيلات خاصة
↑ 22.6	1.106	0.902	العقار
↑ 117.0	0.102	0.047	النفط
↑ 2120.0	0.111	0.005	خدمات عامة
↑ 42.1	0.199	0.140	أخرى
↓ 64.7	240	680	سندات البنك المركزي والتورق، مليون دينار
↑ 0.9	11.383	11.275	إجمالي موجودات البنك المركزي، مليون دينار
			أسعار الفائدة على الودائع بالدينار لأجل:
-	2.750	2.750	شهر
-	2.883	2.883	ثلاث أشهر
-	3.008	3.008	سنة أشهر
-	3.133	3.133	سنة

المصدر: موقع بنك الكويت المركزي، جداول متعددة.

4.1 سوق الأوراق المالية

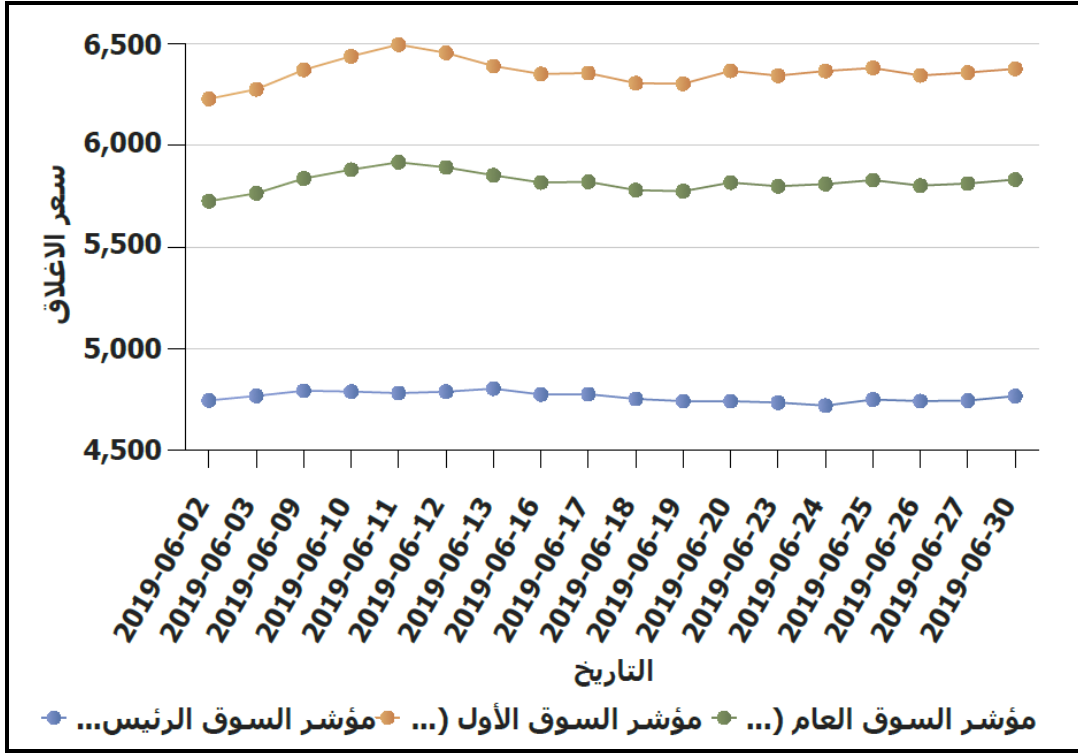
انعكس ترقية بورصة الكويت ضمن الأسواق الناشئة المشمولة بمؤشرات "مورجان ستانلي" إيجابياً على أداء المؤشرات الثلاث للبورصة، حيث أفلتت نهاية شهر يونيو بوضع أفضل من إقبال شهر مايو السابق. وقد تركز انتعاش الأسهم في مؤشر السوق الأول، وبالشكل الذي انعكس إيجابياً على أداء المؤشرين الآخرين: العام، والأول. أما السوق الرئيسي فقد تعرض لعمليات مضاربة وجني أرباح. الأمر الذي انعكس على تواضع عوائد أسهم هذا السوق.

وقد ارتفع مؤشر السوق الأول بحوالي (2.1%) عن الشهر السابق، وبنمو بلغ حوالي (0.6%) في حالة مؤشر السوق الرئيسي، في حين أغلق مؤشر السوق الرئيسي بنمو بلغ حوالي (1.8%). وحققت البورصة مكاسب رأسمالية شهرية بلغت حوالي (564) مليون دينار. مع وصول القيمة السوقية نهاية شهر يونيو إلى حوالي (33) مليار دينار، وبنمو حوالي (1.7%) عن شهر مايو 2019.

أما على مستوى التحليل القطاعي فقد تركزت "كمية" التداول في قطاع "البنوك" (35.7% من كمية التداول الإجمالية) ثم "الخدمات المالية" (32.5%)، ثم "العقار" (16.6%)، ثم "الاتصالات" (5.9%). في حين تركزت "قيمة" التداولات في "البنوك"، أيضاً، (61% من إجمالي قيمة التداول)، ثم "الخدمات المالية" (11.8%)، ثم "الاتصالات" (11%)، ثم "الصناعية" (10.1%). وأخيراً تركز عدد "الصفقات" في "البنوك"، أيضاً، (38.2%)، ثم "الخدمات المالية" (17.6%)، ثم "العقار" (12.8%)، ثم "الاتصالات" (10.6%). ويوضح الشكل (6) تطور أسعار إغلاق المؤشرات الثلاث للسوق: العام، والأول، والرئيسي.

شكل (6): تطور سعر إغلاق مؤشرات السوق الثلاث

(يونيو 2019)



5.1 معدل التضخم

يوضح تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، مايو 2019، لدولة الكويت، ارتفاع الرقم الإجمالي بنحو (0.18%) شهرياً، بالمقارنة مع إبريل السابق، و(0.8%) سنوياً بالمقارنة مع مايو 2018. ويتركز أكبر الارتفاعات، شهرياً، في "الاتصالات" (1.31%)، ثم "الأغذية والمشروبات" (0.65%)، و"الكساء وملبوسات القدم" (0.38%). أما الانخفاضات فكانت في حالة "الصحة" (-0.37%)، و"النقل" (-0.17%). وفي حالة التغيرات السنوية فقد كان أكبر ارتفاع في حالة "الاتصالات" (5.37%)، ثم "الصحة" (2.28%)، ثم "المفروشات"، و"ملبوسات القدم" (2.14%). أما في حالة الانخفاض فقد تجسّد في قطاعات: "خدمات السكن" (-0.52%)، ثم "السلع والخدمات المتنوعة" (-0.19%)، و"المطاعم والفنادق" (-0.17%). ويوضح الجدول (2) تطور الأرقام القياسية لمختلف القطاعات، شهرياً، وسنوياً (2013 = 100).

جدول (2): الأرقام القياسية لأسعار المستهلك حسب المجموعات الرئيسية
(سنة الأساس 2013)

نسبة التغير %				مايو 2019	ابريل 2019	مايو 2018		المجموعات الرئيسية
السنتوية	الشهرية							
▲	0.8	▲	0.18	113.5	113.3	112.6	1000	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك
▲	1.03	▲	0.65	108.1	107.4	107	167.06	الأغذية والمشروبات
▲	1.08	-	0	130.7	130.7	129.3	3.33	السجائر والتبغ
▲	0.66	▲	0.38	106.1	105.7	105.4	80.33	الكساء وملبوسات القدم
▼	0.52 -	▲	0.09	115.3	115.2	115.9	332.12	خدمات المسكن
▲	2.14	▲	0.17	119.3	119.1	116.8	114.33	المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة
▲	2.28	▼	0.37 -	107.6	108	105.2	14.8	الصحة
▲	1.6	▼	0.17 -	120.9	121.1	119	75.42	النقل
▲	5.37	▲	1.31	108	106.6	102.5	39.77	الاتصالات
▲	1.82	-	0	106.5	106.5	104.6	38.45	الترفيهية والثقافية
▲	1.85	-	0	120.8	120.8	118.6	41.86	التعليم
▼	0.17 -	-	0	120.9	120.9	121.1	34.15	المطاعم والفنادق
▼	0.19 -	-	0	107.2	107.2	107.4	58.38	السلع والخدمات المتنوعة
▲	0.79	▲	0.17	114.6	114.4	113.7	832.94	باستثناء الأغذية والمشروبات
▲	1.44	▲	0.27	112.6	112.3	111	667.88	باستثناء خدمات السكن
▲	1.6	▲	0.18	114.1	113.9	112.3	500.82	باستثناء الأغذية والسكن

6.1 التطورات النفطية

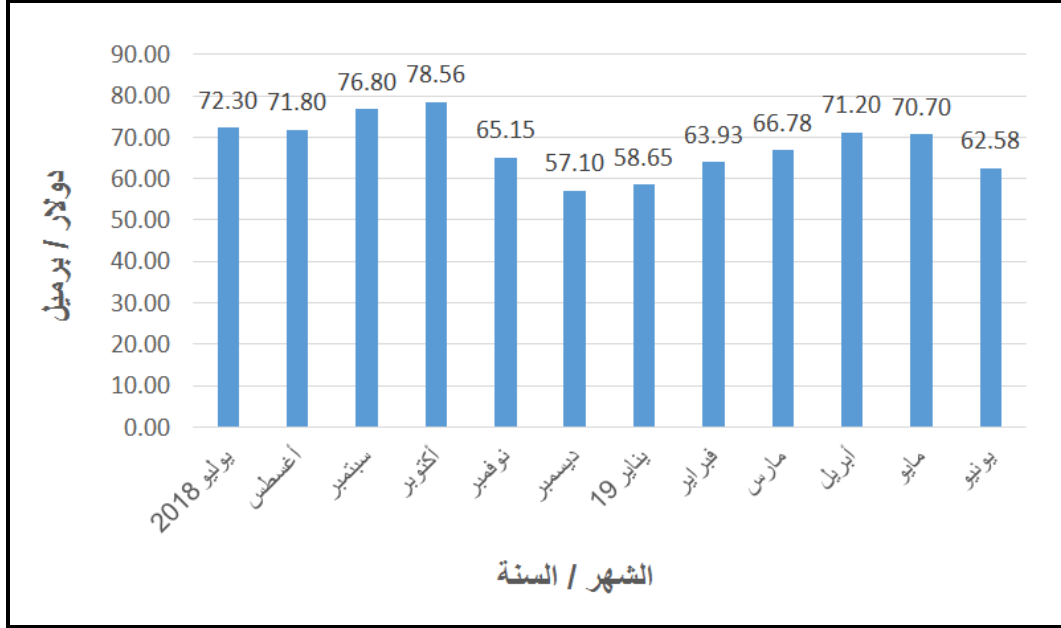
انخفض سعر سلة أوبك، بشكل حاد، خلال شهر يونيو 2019، بحوالي (7) دولار/ برميل، أو ما يعادل (10%) على أساس شهري، و ليصل إلى (62.92) دولار/ برميل. وذلك يعود لتراخي معدل النمو العالمي، وانخفاض الطلب، بالإضافة إلى القلق المستمر بوضع السياسة التجارية الدولية.

أما فيما يخص حالة دولة الكويت، فقد انخفض سعر برميل النفط المصدر من (70.07) دولار/برميل، في مايو، إلى (62.58) دولار/ برميل في يونيو 2019، أي أن الانخفاض كان بحدود (7.49) دولار/ برميل. ويوضح الشكل (7) تطور أسعار برميل النفط الكويتي المصدر خلال يوليو 2018 – يونيو 2019.

شكل (7): تطور سعر برميل النفط الكويتي المصدر

يوليو 2018 - يونيو 2019

(دولار/ برميل)

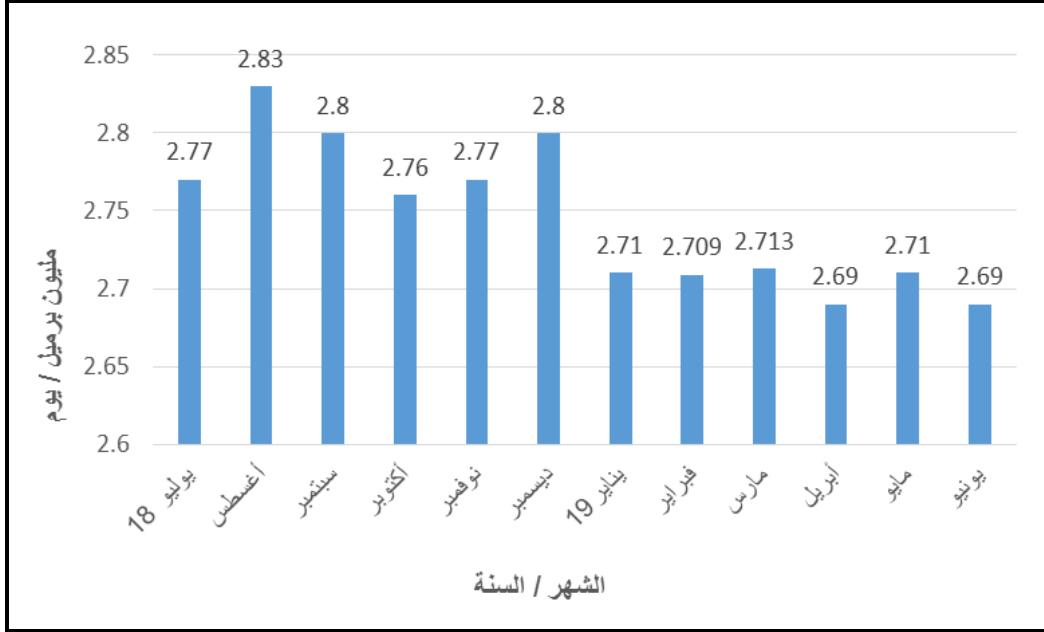


وفي مجال الإنتاج النفطي فقد وصل إجمالي إنتاج أوبك في يونيو إلى (29.830) مليون برميل/يوم مقارنة مع (29.898) مليون برميل/يوم في مايو 2019، أي بانخفاض بلغ (68) ألف برميل/يوم. وأن أكبر انخفاض تحقق في حالة إيران (142 ألف برميل/يوم)، ثم ليبيا (58 ألف برميل/يوم)، ثم أنغولا (57 ألف برميل/يوم)، والعراق (27 ألف برميل/يوم)، والجزائر (24 ألف برميل/يوم). في حين ارتفع إنتاج (بين شهري مايو/يونيو 2019) في حالة كل من نيجيريا (129 ألف برميل/يوم)، والسعودية (126 ألف برميل/يوم)، والإمارات (23 ألف برميل/يوم). أما في حالة دولة الكويت فقد انخفض الإنتاج من (2.710) مليون برميل/يوم إلى (2.690) مليون برميل/يوم خلال مايو/يونيو 2019. أي بحوالي (20) ألف برميل/يوم، حسب تقديرات منظمة أوبك. ويوضح الشكل (8) تطور إنتاج دولة الكويت النفطي خلال الفترة يوليو 2018 – يونيو 2019.

شكل (8): تطور الإنتاج النفطي لدولة الكويت

يوليو 2018 - يوليو 2019

(مليون برميل / يوم)



وتأتي هذه التطورات في الأسعار، والإنتاج، في ظل تطورات مناظرة في مجال النمو الاقتصادي العالمي. حيث بقي توقع هذا النمو، حسب تقديرات شهر يوليو 2019، لعام 2019، عند (3.2%)، ونفس معدل النمو لعام 2020. مع بقاء معدل النمو المتوقع للولايات المتحدة بدون تغيير (2.6%) و (2.0%)، تبعاً. أما معدل نمو منطقة اليورو فقد بقي عند (1.2%) لعامي 2019 و 2020. وكذلك الحال باستمرار معدل النمو المتوقع لليابان (0.5%) للعامين المذكورين). أما الصين فسوف يستمر معدل نموها لعام 2019، حسب تقديرات شهر يوليو 2019، عند (6.2%)، ويتوقع الانخفاض إلى (6.0%) لعام 2020. ونفس توقع الاستمرار لعام 2019 في حالة الهند، عند (6.8%)، وتوقع الارتفاع النسبي إلى (7.0%) عام 2020. مع انخفاض معدل النمو المتوقع للبرازيل عام 2019 ليصل إلى (0.9%)، و(1%) عام 2020. وبقاء معدل النمو الروسي عند (1.4%)، دون تغيير، لعام 2019، وكذلك عند (1.4%) لعام 2020.

أما فيما يتعلق بالطلب العالمي من النفط فقد بقيت تقديرات نمو هذا العرض، خلال شهر يونيو 2019، عند (1.14) مليون برميل/يوم. مع توقع أن يصل الطلب العالمي على النفط إلى (99.87) مليون برميل/يوم. أما لعام 2020 فتشير التوقعات إلى نمو بحوالي (1.14) مليون برميل/يوم، على أساس سنوي. معم توقع أن يصل الطلب العالمي لهذا العام إلى (100) مليون برميل/يوم، ولمتوسط يبلغ (101.01) مليون برميل/يوم. وسجّل توقع الطلب من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نمواً بحوالي (0.09) مليون برميل/يوم، ومصدر هذا النمو هو أعضاء المنظمة من الدول الأمريكية. أما الدول غير الأعضاء بهذه المنظمة فيتوقع أن يستمر نمو طلبها على النفط ليصل هذا النمو لحوالي (1.05) مليون برميل/يوم، يتأتى أغلبه في دول آسيا الأخرى، والصين.

وفي حالة العرض العالمي من النفط، فقد تم إعادة النظر بتقديرات النمو للدول غير الأعضاء في أوبك، لعام 2019. وذلك باتجاه الخفض بحوالي (95) ألف برميل/يوم، ليصل العرض إلى (64.43) برميل/يوم لهذه الدول. ويعود هذا الخفض لتعديلات طوعية في الإنتاج، بالإضافة إلى العامل المرتبط بإعادة تقييم إنتاج البرازيل، والنرويج لعام 2019. أما تقديرات العرض العالمي لعام 2020 للدول غير الأعضاء في أوبك فيتوقع أن تنمو بنحو (2.4) مليون برميل/يوم ليصل الإنتاج إلى (66.87) مليون برميل/يوم. مع توقع أن يتأتى المصدر الرئيسي للنمو من الولايات المتحدة، والبرازيل، والنرويج، وكندا. مع توقع أن يشهد كل من: المكسيك، وكولومبيا، والمملكة المتحدة، وإندونيسيا، وتايلاند أكبر انخفاض. مع توقع أن ينمو إنتاج الغاز الطبيعي المسال بنحو (0.07) مليون برميل/يوم عام 2019 ليصل إلى متوسط (4.84) مليون برميل/يوم، ويتوقع أن يرتفع بنحو (0.03) مليون برميل/يوم عام 2020، وكمتوسط يبلغ (4.87) مليون برميل/يوم، حسب تقديرات شهر يونيو 2019. ويوضح الجدول (3) ملخص العرض، والطلب العالمي على النفط، حسب تقديرات شهر يونيو 2019.

جدول (3): تقديرات العرض والطلب العالمي (مليون برميل/يوم)

2020/2019

التغير 2020/2019	2020	2019	
1.1	101.0	99.9	الطلب العالمي
2.5	66.9	64.4	عرض الدول غير الأعضاء في أوبك
0.1	4.9	4.8	الغاز الطبيعي المسال لأوبك
1.3 -	29.3	30.6	الفرق

المصدر: تقرير أوبك، يونيو 2019.

وفي مجال تطور معدّات حفر الآبار، فقد ارتفع العدد بـ (39) حفارة شهر يونيو 2019. وبلغت حصة أوبك منها (2 حفارة)، وحصة الدول غير الأعضاء في أوبك (37 حفارة). وتركز الارتفاع ضمن الدول غير الأعضاء بأوبك في: بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (35 حفارة)، خاصة في الدول الأعضاء الأمريكية (25 حفارة)، وبشكل محدد في كندا (43 حفارة) قبلها انخفاض أمريكي بعدد (16 حفارة). أما في حالة الدول الأعضاء في أوبك فقد تركّز الارتفاع في حالة: الإكوادور (4)، ثم السعودية (3)، وفنزويلا (2). مع انخفاض في حالة: الجزائر (6)، والعراق (2). في حين ارتفعت بالإمارات في (1)، واستقرت في بقية البلدان بالمقارنة مع شهر مايو 2019.

أما فيما يخص تطورات المخزون النفطي، فتوضح التقديرات ارتفاع مخزون دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بحوالي (41.5) مليون برميل ليصل إلى (2925) مليون برميل، ويرتفع هذا المخزون بنحو (96.8) مليون برميل عن نظيره بالعام السابق، ويرتفع (25) مليون برميل عن متوسط الخمس سنوات الماضية. وضمن هذه الأرقام هناك (35) مليون برميل تخص فائض النفط الخام، و(10) مليون برميل منتجات نفطية أقل من متوسط الخمس سنوات الماضية. أما على أساس أيام تغطية المخزون، فقد ارتفعت بـ (0.2) يوم، على أساس شهري، في مايو، لتصل إلى (60.5) يوم، وبارتفاع بعدد الأيام يبلغ (2) يوم أعلى من عام 2018.

وأشارت آخر تقديرات عرض النفط الخام والغاز الطبيعي الأمريكي، لشهر مايو 2019، إلى وصول هذا الإنتاج إلى حوالي (18.181) مليون برميل/يوم، وبارتفاع (2.157) مليون برميل/يوم عن شهر مايو 2018.

أما الإنتاج من النفط الخام فقد وصل في مايو 2019 إلى (12.235) مليون برميل/يوم (منه 473 ألف برميل من ألاسكا)، مقارنة مع (10.464) مليون برميل/يوم في مايو 2018. في حين وصل إنتاج المنتجات البترولية إلى (20.057) مليون برميل/يوم في مايو 2019 مقارنة مع (20.357) مليون برميل/يوم في مايو 2018.

الاستمرار في سياسة خفض الإنتاج النفطي:

اتفقت الدول الأعضاء في أوبك، بالتنسيق مع الدول المنتجة من غير أوبك (OPEC+) على استمرار خفض الإنتاج النفطي (المنتهي اتفاه نهاية شهر يونيو 2019، ليستمر تسعة أشهر أخرى تنتهي في مارس 2020).

وتعتبر هذه السياسة من السياسات الفعّالة في كبح فائض العرض النفطي. وقد ارتفع مخزون منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) خلال الفترة (2014 – 2016) بأكثر من (440) ألف برميل من النفط الخام، وذلك بسبب ارتفاع معدل نمو الإنتاج الصخري، وسياسة أوبك، آنذاك، بإغراق السوق لتهميش المنتجين الحربيين. إلا أن أوبك انتهجت سياسة أخرى، بدءاً من عام 2017 ولغاية منتصف 2018 قائمة على الحدّ من الإنتاج. وعليه، انخفض المخزون بحوالي (187) ألف برميل. وما ترتب على ذلك من خفض عدد أيام نفطية المخزون من (67) يوم (وهي أقصى ما وصلت إليه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) إلى (60) يوم، وهو متوسط عدد أيام تغطية المخزون في الأجل الطويل.

ومن المفيد الإشارة، هنا، بأن إنتاج أوبك يمثل حصة تتجه للتناقص ضمن إجمالي الإنتاج العالمي للنفط. حيث يمثل المنتجون خارج أوبك تأثيراً رئيسياً على العرض النفطي، وعلى مسارات السعر. وتنعكس هذه الأهمية من حقيقة أن حوالي (37%) من المكاسب السعرية لنفط برنت، بين 2017

وأواسط 2018 (حيث انتهت الجولة الأولى من سياسة خفض الإنتاج النفطي) كانت تعود لخفض مستويات انتاج دول ليسوا أعضاء في أوبك.

كما أنه من المهم ملاحظة أن سياسة خفض الإنتاج (قد) / لم تعد تعمل بنفس بيئة العمل التاريخية. حيث أن فعاليتها تتأثر بتطورات حديثة منها عوامل عدم الاستقرار في السياسة التجارية وتحولها من حرّة إلى حمائية (خاصة في ظل الإدارة الأمريكية الحالية)، بالإضافة إلى عدم استقرار سياسة سعر الصرف، كما هو الحال قبل السبعينات من القرن الماضي، وتحولها من سياسة سعر الصرف الثابت، إلى التعويم المدار أو التعويم الكامل. وهو الأمر الذي يؤثر على الإيرادات النفطية بالعملة المحلية.

ومن الملاحظات، الأخرى، في مجال خفض الإنتاج النفطي، هي أن الدول الأعضاء في أوبك والمنتجين المستقلين (OPEC+) قد تخلت عن الصراع من المنتجين الآخرين مثل الولايات المتحدة، وركزت على تجفيف المخزون، ودفع سعر برميل النفط نحو نقطة التداول المالي بالموازنة العامة للدولة، خاصة الدول الأعضاء في أوبك ضمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد ساعد التحسّن في أسعار النفط، بسبب خفض الإنتاج، جزئياً، في حالة أوبك والمنتجين المستقلين، في استعادة حوالي ثلثي متوسط سعر تعادل برميل النفط المالي لبلدان المجلس.

الإنتاج النفطي الإيراني:

وفقاً لتقديرات نشرة "ميس" النفطية، 28 يونيو 2019، استورد مستخدموا النفط الإيراني، خلال شهر مايو 2019، مستوى منخفض من النفط بلغ (418) ألف برميل/يوم. وبقيت الصين كأكبر مستورد للنفط الإيراني، إلا أن وارداتها من هذا النفط أظهر استيراداً بلغ (253) ألف برميل/يوم خلال مايو، مقارنة بالمستوى السائد خلال إبريل والبالغ (787) ألف برميل/يوم.

أما الهند، باعتباره ثاني أكبر مستورد من النفط الإيراني، بعد الصين، فقد هبط الاستيراد من (343) ألف برميل/يوم إلى (132) ألف برميل/يوم في مايو 2019.

في حين توقفت أهم الدول الحليفة للولايات المتحدة في شرق آسيا: اليابان، وكوريا الجنوبية، عن استيراد النفط الإيراني منذ أواسط مارس 2019، الاستيراد إلى صفر في مايو من نفس العام. أما تركيا فقد وصل استيرادها إلى صفر، بعد وصول شحنة بمليون برميل/ يوم، بداية شهر مايو.

أما تقديرات وكالة رويتر فيتشر إلى وصول الصادرات الإيرانية من النفط بين (400 – 500) ألف برميل/ يوم في مايو 2019، والتي انخفضت إلى (300) ألف برميل/ يوم خلال الخمسة أسابيع الأولى من يونيو 2019. أما وكالة الطاقة الدولية (IEA) فتشير إلى تخزين إيران، نهاية مايو، لحوالي (15) مليون برميل كمخزون عائم على ظهر الناقلات.

تطورات إنتاج النفط الأمريكي:

أظهرت الإحصاءات المتاحة لشهر مايو 2019 أن إجمالي الإنتاج: النفطي الخام، والغاز الطبيعي المسال، وبقية السوائل، وصلت إلى (18.181) مليون برميل/ يوم، وبارتفاع (2.517) مليون برميل/ يوم عن مايو 2018. وأن إجمالي النفط الخام المنتج، في مايو 2019، وصل إلى (12.235) مليون برميل/ يوم (منها 473 ألف برميل،/ يوم من ألاسكا) بالمقارنة (10.464) مليون برميل/ يوم في مايو 2018. أما إجمالي المنتجات البترولية المباعة في السوق المحلي الأمريكي فقد وصلت إلى (20.057) مليون برميل/ يوم في مايو 2019، بالمقارنة مع (20.357) مليون برميل/ يوم في مايو 2018. وأن رصيد الحساب التجاري النفطي انخفض بنحو (636) ألف برميل/ يوم إلى (2.075) مليون برميل/ يوم في مايو 2019 بالمقارنة مع (2.711) مليون برميل/ يوم في مايو 2018.

ثانياً: التطورات الاقتصادية الخليجية

1.2 سلطنة عُمان: تقرير المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي

بعد اختتام مهمة صندوق النقد الدولي، في 7 يونيو 2019، حول تقرير المادة الرابعة للسلطنة، أصدر ملخصاً حول نتائج المهمة. وأشار إلى ظهور بعض علامات التحسن، في العام الماضي، 2018، في مجال عجز المالية، وقيادة القطاع الخاص، والتنويع. إلا أن مواطن ضعف أخرى

لازالت مستمرة مثل ارتفاع الدين العام، وتأخر بعض إصلاحات المالية العامة. الأمر الذي تسبب في تخفيض جديد في التصنيف الائتماني، وارتفاع علاوات المخاطر السيادية.

وفي الجانب الإيجابي تحسّن معدل نمو القطاع غير النفطي الحقيقي ليصل إلى (1.5%) عام 2018 مقارنة مع (0.5%) عام 2017. وكذلك تحسّن نمو القطاع النفطي، بسبب تحسّن أسواق النفط، ليصل إلى (3.1%). وبناءً على ذلك حقق معدل النمو الإجمالي الحقيقي معدلاً وصل إلى (2.2%). ويعتقد الصندوق بإمكانية ارتفاع معدل النمو غير النفطي إلى (4%) في الأجل المتوسط.

وفي الجانب الإيجابي، أيضاً، تحسّن وضع عجز الميزانية العامة ليصل إلى (9%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2018، بعد أن كان (13.9%) من الناتج عام 2017 بسبب ارتفاع الإيرادات النفطية. مع تحسّن كبير في الصادرات (لاسيميا النفطية) وانخفاض في الواردات. الأمر الذي أثر على عجز الحساب الجاري إيجاباً لينخفض بنسبة (10.5%) نقطة، وليصل إلى (4.7%) من الناتج عام 2018. ولازالت سياسة سعر الصرف المتبعة باللائحة للسلطنة لكبحها معدل التضخم.

أما في الجانب السلبي، فقد ارتفع إجمالي الدين الحكومي بنسبة (7%) من الناتج المحلي الإجمالي، عام 2018، وليصل إلى (53.6%) من الناتج.

وأورد بيان الصندوق قيم لمؤشرات فعلية (2015 – 2018)، ومتوقعة (2019 – 2024) لعدد من المؤشرات الاقتصادية. فبالإضافة إلى ما تمت الإشارة إليه أعلاه، عرض معدل الادخار (عام/خاص) بالمقارنة مع معدل الاستثمار (عام/ خاص). حيث ينخفض معدل الادخار عن الاستثمار في كافة السنوات المشمولة. ومصدر هذا الفارق مستمد أساساً من العلاقة بين معدل الادخار العام، والاستثمار العام. أما فيما يخص العلاقة بين الادخار الخاص والادخار العام فهناك نوع من الاتساق والتوازن النسبي في جميع السنوات. مع اتجاه لاستقرار إجمالي احتياطي البنك

المركزي (في حدود 17.5 مليار دولار فعلياً، و16 مليار دولار توقعياً). واتجاه عدد أشهر تغطية الواردات لتكون بين (6.7 – 5.2 شهر فعلياً) و (4.9 – 4.2 توقعياً).

2.2 الأداء الاقتصادي في إمارة دبي

وفقاً لمؤشر "التعقب الاقتصادي Economy Tracker" لإمارة دبي، فقد ارتفع خلال شهر يونيو 2019، وفقاً لآخر تقرير متاح صادر بشهر يوليو من نفس العام، ليصل إلى (58.4). وهو أعلى مستوى منذ يناير 2015. حيث سجّل (52%) من المنشآت المشمولة بهذا المؤشر ارتفاعاً في النشاط الإنتاجي، في حين أشار (50%) من المنشآت بارتفاع عدد الطلبات على منتجاتهم (وبشكل يفوق الوضع في إبريل 2019). ورغم ذلك فإن (2%) من المنشآت سجّل ارتفاعاً بعدد العاملين.

ومن ناحية أخرى، لازالت المنشآت تعرض خصومات سعرية، خلال شهر مايو، وبشكل متصل لفترة الثلاث عشر شهراً السابقة. وقد ساعد معدل التضخم المنخفض لأسعار المدخلات، منذ يوليو 2017، في تخفيف ضغوط التكاليف على المنتجين في الإمارة. وقد ساهم انتعاش الإنتاج خلال شهر مايو في تعزيز موجة التفاؤل بين القطاع الخاص بالإمارة. حيث يتوقع حوالي (88%) من العاملين بهذا القطاع إنتاجاً أكثر نمواً في السنة القادمة.

أما الرقم القياسي الخاص بتجارة الجملة والتجزئة، فقد ارتفع، في يونيو، ليصل إلى (59.9) عاكساً انتعاش الطلب. ورغم وجود خصومات سعرية هنا، إلا أنها ليست بذلك العمق السائد في الأشهر السابقة. كما شهد معدل التشغيل في هذا القطاع تسارعاً خلال شهر يونيو 2019، بالمقارنة مع الوضع منذ مايو 2016. وقد سجّل (1%) من المنشآت بتجارة الجملة والتجزئة ارتفاعاً بعدد الداخلين لسوق العمل. الأمر الذي يعكس مدى الضعف في نمو التشغيل خلال السنوات السابقة. مع اتجاه لارتفاع معدل نمو المخزون، الأمر الذي ساهم في تحسن قيمة المؤشر لهذا القطاع.

كما ارتفع الرقم القياسي المرتبط بقطاع السياحة ليصل إلى (58.9) في يونيو 2019، ويرفع بذلك قيمة المتوسط لكل ثلاث أشهر إلى (59.4)، وهو أعلى متوسط منذ بداية العمل بهذا الرقم في مارس 2015.

أما قطاع التشييد فقد شهد ارتفاعاً في الرقم القياسي ليصل إلى (54.6) في يونيو 2019، والذي يعتبر الأعلى منذ ديسمبر 2018. وجاء هذا الارتفاع ليعكس ارتفاع ناتج القطاع، بسبب أن أغلب المشروعات الإنشائية في طور الانتهاء والتسليم لمساهمتها في معرض إكسبو 2020. الأمر الذي يدعم نشاط هذا القطاع خلال السنة القادمة. حيث توقع (94) من المنشآت العاملة في هذا القطاع، ارتفاع انتاجهم خلال العام القادم.

ثالثاً: التطورات الاقتصادية العالمية

1.3 تقرير الاستثمار العالمي 2019

توضح المعلومات والبيانات الواردة بتقرير الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادر حديثاً من منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، أن "تدفقات" هذا الاستثمار، وصلت إلى (1.297) تريليون دولار على المستوى العالمي. وهي أقل بنسبة (13%) عن التدفقات السائدة عام 2017، والمقدرة بنحو (1.497) تريليون دولار. وتركزت أغلب هذه التدفقات في البلدان النامية، عام 2018، والتي بلغت (706) مليار دولار، ثم البلدان المتقدمة (557) مليار دولار، ثم الدول الآسيوية (512) مليار دولار، ثم أمريكا الشمالية (291) مليار دولار، ثم أمريكا اللاتينية (147) مليار دولار، ثم أفريقيا (46) مليار دولار، ثم الاقتصادات في طور التحول (34) مليار دولار.

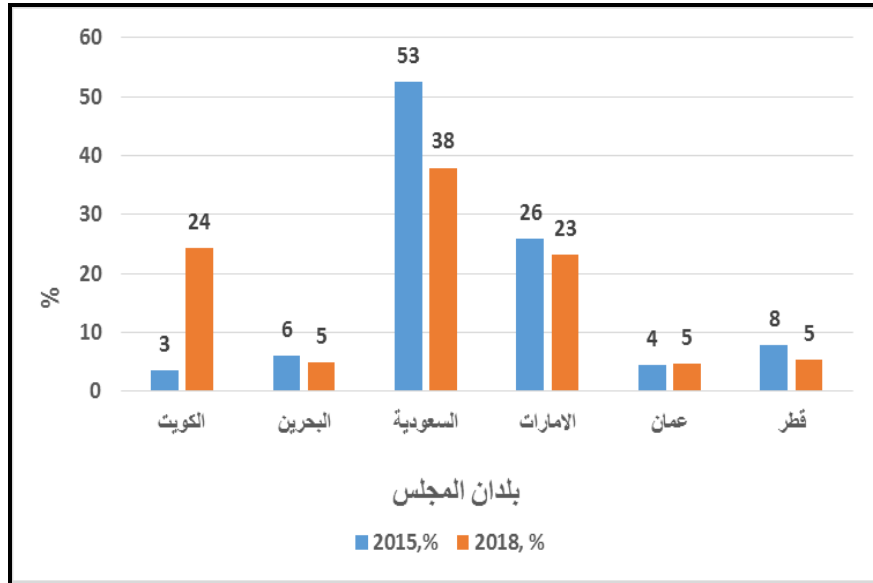
مع تربّع الولايات المتحدة الأمريكية على قمة أفضل (20) بلد حاضن لهذه التدفقات عام 2018 وبقيمة (252) مليار دولار، ثم الصين (139) مليار دولار، كوريا الجنوبية (116) مليار دولار، وانتهاءً بروسيا (13) مليار دولار. ولا يوجد أي بلد عربي ضمن قائمة العشرين بلد.

في حين تتربّع اليابان على قمة أكبر (20) بلد مصدّر لتدفقات رأس المال الأجنبي المباشر لعام 2018، وبمبلغ (143) مليار دولار، ثم الصين (130) مليار دولار، ثم فرنسا (102) مليار دولار، وانتهاءً بإيرلندا (13) مليار دولار. وهناك بلدين عربيين، أعضاء بمجلس التعاون، ضمن أكبر البلدان بالاستثمار الأجنبي المباشر بالخارج لعام 2018، وهما السعودية (21) مليار دولار، والإمارات (15) مليار دولار.

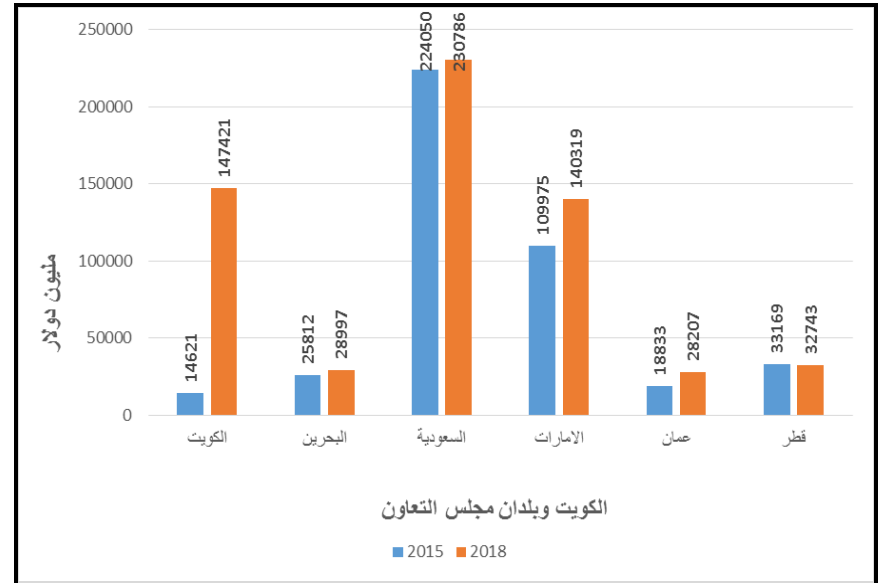
أما على مستوى دولة الكويت، وبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فتشير المعلومات في التقرير إلى أن "رصيد Stock" الاستثمار الأجنبي المباشر بالدولة عام 2018، وصل إلى (14742) مليون دولار (والذي يمثل حوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة في هذا العام). أما "تدفق Flow" هذا الاستثمار للداخل فقد بلغ عام 2018 (346) مليون دولار (والذي يمثل حوالي 1% من تكوين رأس المال الثابت). ويوضح الشكل (1) تطور "رصيد" الاستثمار داخل دولة الكويت، في حين يوضح الشكل (2) تطور "تدفق" الاستثمار الأجنبي للداخل، عامي 2015 و 2018، على شكل قيم، وأهمية نسبية لكل دولة من دول المجلس إلى إجمالي الأرصدة، والتدفقات الداخلية بدول المجلس.

شكل (1)

حصة بلدان مجلس التعاون الخليجي من إجمالي ارصدة الاستثمار الاجنبي المباشر بدول مجلس التعاون (2018 – 2015) (%)

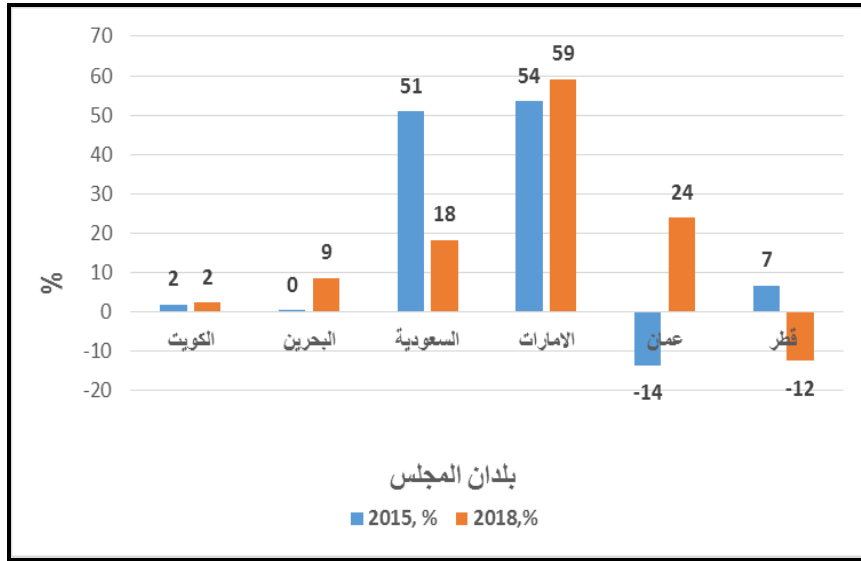


رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر بدولة الكويت، بالمقارنة مع دول مجلس التعاون (2018 – 2015) (مليون دولار)

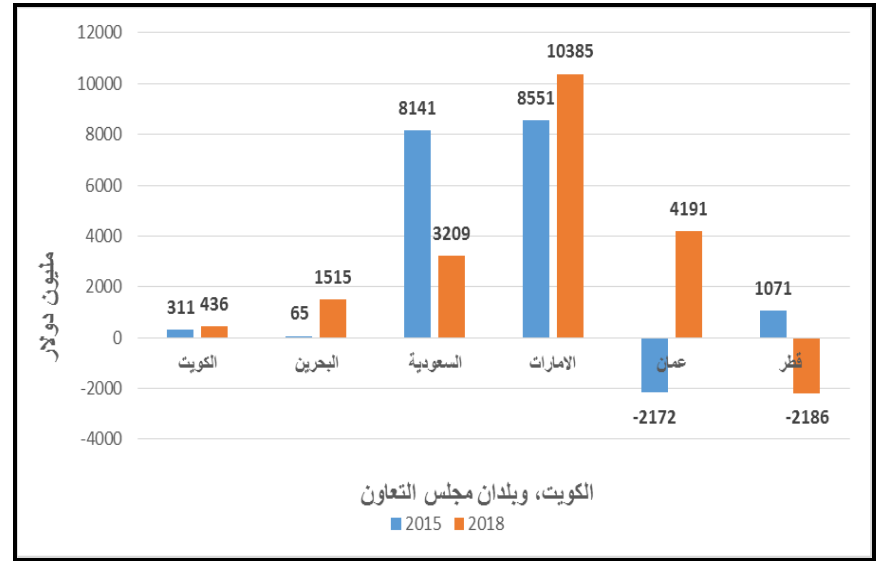


شكل (2)

حصة بلدان مجلس التعاون الخليجي
من أجمالي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للداخل
(2018 – 2015)
(%)



تدفقات الاستثمار الاجنبي لداخل الكويت،
بالمقارنة مع بلدان مجلس التعاون
(2018 – 2015)
(مليون دولار)



2.3 أهم معالم الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2018

- الصين أكبر محطات استقبال الاستثمار المباشر في إقليم آسيا/باسفيك، وبحصة بلغت (19%) من حصة الإقليم، وبارتفاع (17%) في عدد المشروعات لتصل إلى (796) مشروع.
- وصل معدل نمو الاستثمار بالهند إلى (120%) وبقيمة (54.3) بليون دولار.
- بريطانيا أكبر محطة لاستقبال الاستثمار في إقليم أوروبا، وبمجموع (1278) مشروع، وبحصة من السوق الأوروبي بلغت (21%).
- ارتفعت حصة البرازيل من المشروعات الاستثمارية المباشرة الأجنبية بنحو (77%)، وحصة الأرجنتين بنحو (78%).
- ارتفع عدد الوظائف الجديدة بسبب هذا الاستثمار بنحو (2.3) مليون، ونسبة (25%).
- ارتفع عدد المشروعات في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي بنحو (33%) لتصل إلى (1420) مشروع، وبقيمة استثمارية بلغت (74.5) مليار دولار.
- ارتفع الاستثمار في أمريكا الشمالية بنحو (14%) وبقيمة استثمارية (113) مليار دولار.
- ارتفع الاستثمار في إقليم آسيا/الباسفيك بنحو (19%) وبعدهد مشروعات (4218) مشروع، وبقيادة الصين والهند ثم سنغافورة.
- وصلت عدد المشروعات في إقليم الشرق الأوسط وأفريقيا إلى (1253) وبنحو (7%). وظل الاستثمار الأجنبي المباشر مستقراً في الشرق الأوسط، وارتفع عدد المشروعات بنحو (2%) ليصل إلى (586) مشروع.
- جذبت الإمارات (24%) من المشروعات في إقليم الشرق الأوسط وأفريقيا (306 مشروع)، ثم مصر (84) مشروع، والسعودية (80) مشروع، والمغرب (70) مشروع، وعمان (42) مشروع.

- التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر، عالمياً:

القطاع	المبلغ (مليار دولار)	الأهمية (%)
النفط والغاز والفحم	134.6	15
العقارات	116.8	13
الطاقة المتجددة	82.4	9
الكيمائيات	59.4	6
المعادن	49.6	5
الفنادق والسياحة	49.4	5
الاتصالات	46.2	5
خدمات البرامج وتكنولوجيا المعلومات	30.6	3
أشباه الموصّلات	27.0	3
أخرى	274.4	30

المصدر: FDI Intelligence, The FDI Report, 2019.

3.3 التطورات الاقتصادية الأمريكية

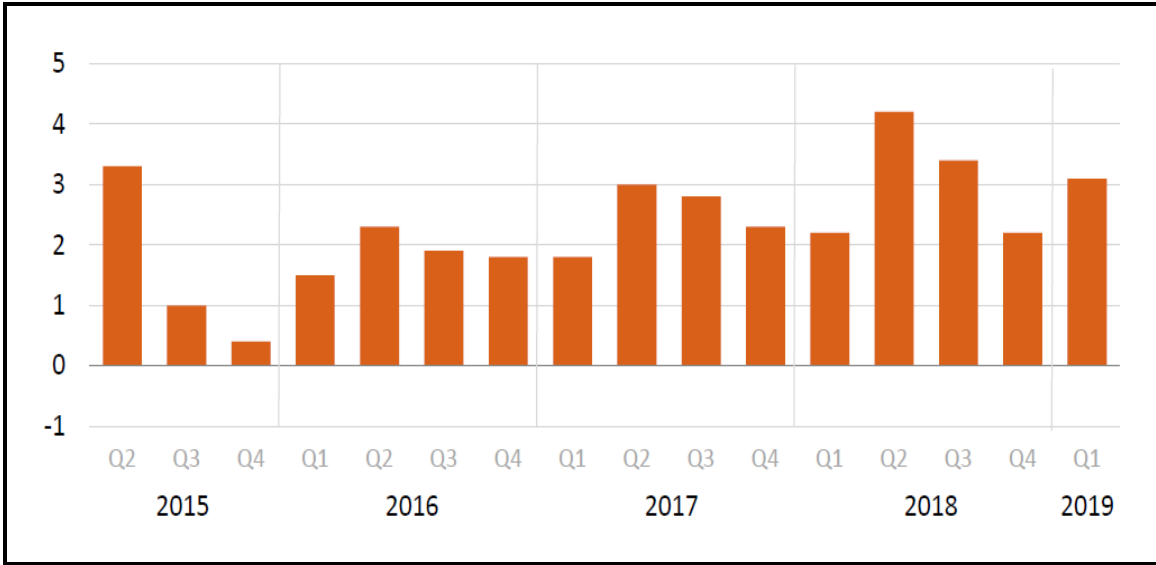
1.3.3 الناتج المحلي الإجمالي

ارتفع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من عام 2019، وفقاً للتقدير "الثالث"، ليصل إلى (3.1%). ويعتمد هذا التقدير على بيانات محدّثة وأكثر وثوقاً. علماً بأن التقدير الثالث للربع الرابع من عام 2018 كان (2.2%).

وقد ساهمت المكونات التالية، إيجابياً، في هذا المعدل (3.1%): الاستثمار الثابت السكني، وغير السكني، والصادرات، والإنفاق الحكومي على مستوى الولاية والمحلي. أما المساهمة السلبية فكانت من خلال الاستهلاك الخاص، والاستثمار في المخزون، وارتفاع الواردات.

أما على مستوى الناتج المحلي الموسمي فقد ارتفع بنحو (3.8%)، خلال الربع الأول من 2019، أو ما يعادل (195) مليار دولار. ليصل هذا الناتج إلى (21.06) تريليون دولار. وذلك بالمقارنة مع معدل نمو بلغ (4.1%) في الربع الرابع 2018، ما يعادل ارتفاعاً بقيمة (206.9) مليار دولار. ويوضح الشكل (3) تطور معدل النمو الحقيقي، على أساس ربعي، خلال الفترة 2015-2019.

شكل (3): معدل النمو الحقيقي، على أساس ربعي،
خلال الفترة 2015 – 2019 (%)

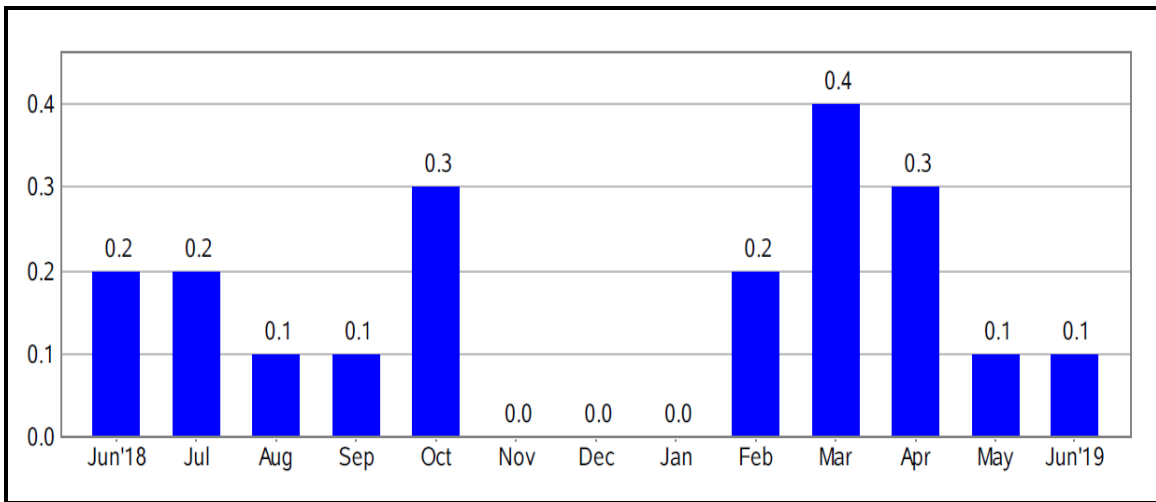


2.3.3 معدل التضخم

ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، المعدّل موسمياً، بنحو (0.1%)، خلال شهر يونيو 2019، وهو نفس الارتفاع لشهر مايو السابق. ويعتبر الارتفاع في الأرقام الخاصة بالمساكن (0.3%)، والملابس (1.1%)، والسيارات المستعملة (1.6%)، وسيارات الشحن (1.6%)، أكبر من أن يعوّض الانخفاض في الأرقام الخاصة بالطاقة (-2.3%).

أما الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، بعد استبعاد الأغذية والطاقة، فقد ارتفع بنحو (0.3%) في يونيو، والذي يعتبر أكبر ارتفاع منذ يناير 2018. بالإضافة إلى ارتفاع أرقام المساكن، والسيارات والخاصة بالشحن، والتأمين. مع انخفاض الأرقام الخاصة بتذاكر السفر، والتسلية، والرعاية الشخصية. ويوضح الشكل (4) تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بالمناطق الحضرية خلال العام الماضي.

شكل (4): تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بالمناطق الحضرية، والمعدل موسمياً، خلال الفترة يونيو 2018 – يونيو 2019 (%)



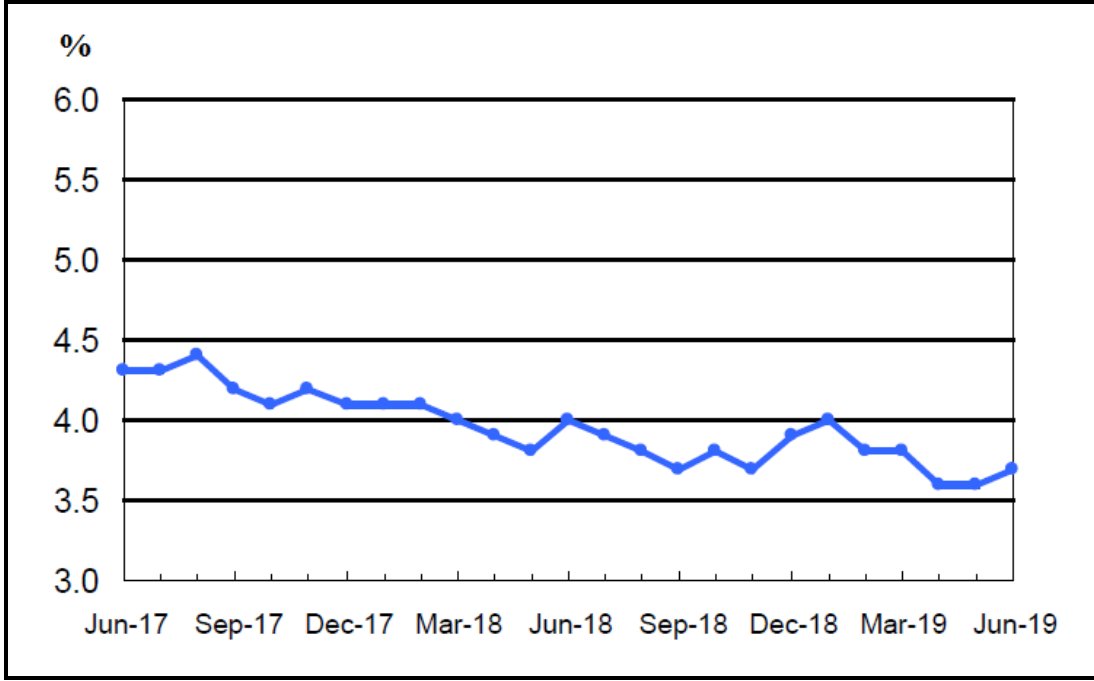
3.3.3 معدل البطالة

ارتفع عدد العاملين بالمناطق الحضرية، خلال شهر يونيو 2019، بنحو (224) ألف، ووصل معدل البطالة إلى (3.7%) مقارنة مع (3.6%) الشهر السابق. وتركزت مكاسب العمالة في خدمات الأعمال والخدمات المهنية، وفي الرعاية الصحية، والنقل، والتخزين. ووصل عدد العاطلين إلى (5.9 مليون)، وباختلاف بسيط عن الشهر السابق (5.8 مليون).

وتركز معدل البطالة أساساً بين المراهقين (12.7%)، ثم السود (6.0%)، ثم اللاتينيين (4.3%)، ثم البيض والبالغين من الرجال (3.3% لكل منهما)، ثم الآسيويين (2.1%). أما فيما يخص فترة التعطل فقد وصل عدد العاطلين ضمن فترة (أقل من 5 أسابيع) إلى حوالي (2.2)

مليون، والعاطلين ضمن فترة (5 – 14 أسبوع) إلى حوالي (1.8) مليون، وأخيراً العاطلين لفترة (15 – 26 أسبوع) إلى حوالي (862) ألف عاطل. ويوضح الشكل (5) معدل البطالة، المعدّل موسمياً، خلال السنتين السابقتين.

شكل (5): معدل البطالة المعدّل موسمياً
خلال الفترة يونيو 2017 – يونيو 2019



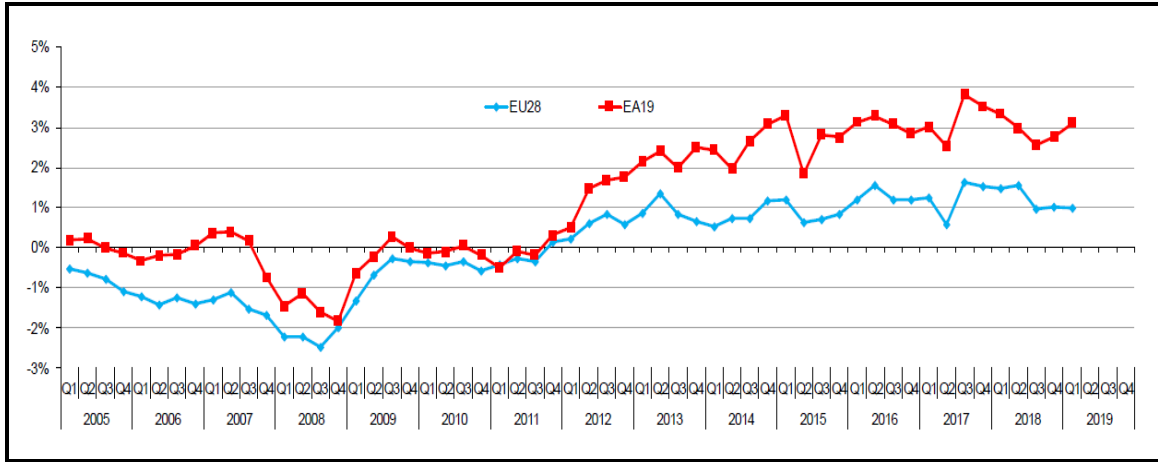
4.3 التطورات الاقتصادية الأوروبية

1.4.3 الحساب الجاري

سجّل الحساب الجاري للمجموعة الأوروبية (EU28)، والمعدّل موسمياً، فائضاً، في الربع الأول من عام 2019، بلغ (40.5) مليار يورو (حوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي). وذلك بارتفاع بلغ (0.3) مليار يورو عن الفائض السائد في الربع الرابع من عام 2018 (40.2) مليار يورو (1.0% من الناتج). وبتناقص عن فائض الربع الأول من عام 2018 البالغ (58.3) مليار يورو (1.5% من الناتج).

وبالعودة إلى فائض الربع الأول من العام الجاري، بالمقارنة مع الوضع في الربع الرابع من عام 2018، وبعد التعديل موسمياً، نلاحظ ارتفاع فائض الحساب السلعي (12.5 مليار يورو، الربع الأول 2019، بالمقارنة مع 11.3 مليار يورو في الربع الرابع 2018). وكذلك الحال مع فائض الحساب الخدمي (48.6 مليار، و 42.3 مليار يورو، تبعاً). في حين انخفض عجز الحساب الثانوي (-20.6 مليار يورو، و 27.1 مليار يورو، تبعاً). أما فائض الحساب الأساسي فقد انخفض (0.0 مليار، و 3.6 مليار يورو، تبعاً). مع انخفاض عجز الحساب الرأسمالي (-8.9 مليار يورو، و -54.8 مليار يورو، تبعاً). ويوضح الشكل (6) مقارنة أداء الحساب الجاري في المجموعة الأوروبية (EU28) مع منطقة اليورو، خلال الفترة 2005 – 2019، على أساس ربع سنوي.

شكل (6): رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج "المحلي الإجمالي"، والمعدّل موسمياً، خلال الفترة 2005 – 2015 على أساس ربع سنوي

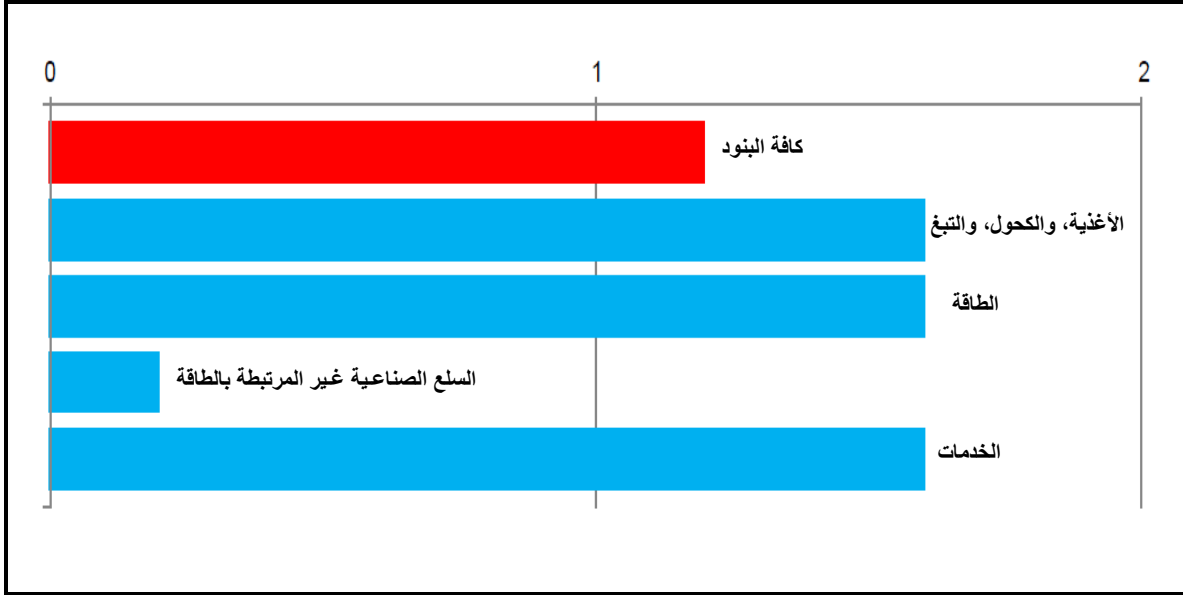


2.4.3 معدل التضخم

يقدر مكتب الإحصاء الأوروبي معدل التضخم، خلال شهر يونيو 2019، في منطقة اليورو، بحوالي (1.2%)، والذي يعتبر مستقرًا بالمقارنة مع الشهر السابق، مايو. وفيما يتعلق بمكونات معدل التضخم، يتوقع أن يكون المعدل الخاص بالأغذية والمشروبات الكحولية والتبغ قد وصل إلى

(1.6%) في الشهر المذكور، يونيو. أما معدل السلع الصناعية غير المرتبطة بالطاقة فقد وصل إلى (0.2%). ويوضح الشكل (7) هذا المعدل خلال شهر يونيو 2019.

شكل (7): معدل التضخم في منطقة اليورو (%)
يونيو 2019



3.4.3 معدل البطالة

وصل معدل البطالة في منطقة اليورو إلى (7.5%) خلال شهر مايو 2019، وبانخفاض عن المعدل السائد في الشهر السابق والبالغ (7.6%)، وانخفاضاً، أيضاً، عن المعدل المناظر في مايو 2018 والبالغ (8.3%). ويعتبر المعدل السائد في مايو 2019 الأقل منذ يوليو 2018. أما في المجموعة الأوروبية (EU28) فقد وصل المعدل في مايو 2019 إلى (6.3%)، وبانخفاض عن السائد في الشهر السابق، إبريل، والبالغ (6.4%)، وعن المعدل البالغ (6.9%) في مايو 2018. ويعتبر معدل مايو 2019 الأقل منذ يناير 2000.

ووصل عدد العاطلين في مايو 2019 في المجموعة الأوروبية إلى (15.653) مليون، منهم (12.348) مليون في منطقة اليورو، بالمقارنة مع شهر إبريل السابق فقد انخفض عدد العاطلين

بنحو (71) ألف في المجموعة الأوروبية، وبنحو (103) ألف في منطقة اليورو. أما بالمقارنة مع مايو 2018 فقد انخفض عدد العاطلين بنحو (1.277) مليون في المجموعة الأوروبية، و(1.133) مليون في منطقة اليورو.

ووصل أقل معدل بطالة ضمن دول الاتحاد، خلال شهر مايو 2019، في جمهورية الجيك (2.2%)، وألمانيا (3.1%)، وهولندا (3.3%). أما أكبر معدل بطالة فقد وصل إلى (18.1%) في اليونان حسب إحصاءات مارس 2019، وإلى (13.6%) في إسبانيا، و(9.9%) في إيطاليا. ويوضح الشكل (8) معدل البطالة خلال شهر مايو 2019 حسب الدول الأعضاء.

شكل (8): معدل البطالة حسب الدول الأعضاء، والمعدل موسميًا،

مايو 2019

